فرض حظر التجوال في عدة مدن عراقية بعد تفجر موجة الغضب رداً على عملية الاقتحام

كرة ثلج الحويجة تكبر.. والتوتر الأمني والسياسي سيد الموقف

■ النجيفي: ما حدث جريمة بشعة وضربة قاصمة للديمقراطية

الاحتجاجات مستمرة

المالكي

■ هيئة علماء المسلمين: المالكي أعلن الحرب على العراقيين

بغداد - «وكالات»: تصاعدت وتيرة التداعيات الأمنية والسياسية لاقتحام قوة من الجيش العراقي ساحة الاعتصام في الحويجة غرب كركوك أسفر عن مقتل وإصابة العشرات، حيث نشبت اشتباكات واسعة وأعلن حظر للتجوال في عدة مدن، في حين أدانت الولايات المتحدة وسياسيون عراقيون حادث الاقتحام ودعوا لتحقيق شفاف في ما حصل.

وقال مصدر أمني إن السلطات فرضت حظر التجوال في مدينة الفلوجة ثاني أكبر مدن محافظة الأنبار غرب بغداد من مساء أمس الاول وحتى صباح الامس إثر المظاهرات التي شهدتها المدينة والتي نددت باقتحام الجيش ساحة الاعتصام بالحويجة، ووجهت انتقادات حادة للمالكي.

وكانت اشتباكات عنيفة نشبت في الفلوجة مساء الثلاثاء بين مسلحين مجهولين وعناصر نقطة تفتيش تابعة للشرطة الاتحادية.

وقال مصدر أمني محلي إن عشرات المسلحين هاجموا مساء الثلاثاء بالرمانات اليدوية والأسلحة الرشاشة نقطة تفتيش تابعة للشرطة الاتحادية بوسط مدينة الفلوجة، من دون الإشارة إلى حجم الخسائر.

كما فرضت السلطات حظر التجوال في مدينة الموصل شمال بغداد التي شهدت أعمال عنف أدت لوقوع قتلى، وأكد مصدر أمني استمرار الحظر من الساعة التاسعة ليلا وحتى صباح الامس. وجرى أيضا فرض حظر التجول حتى إشعار آخر على مدينة المقدادية بمحافظة ديالى شمال شرق بغداد، وذلك بعد الانفجار الذي وقع مساء الثلاثاء بالقرب من جامع محمد رسول الله بقرية الجلالي وأدى إلى مقتل ستة أشخاص وإصابة 15 آخرين بجروح.

وفي محافظة ديالى أيضا قال مراسلون إن تسعة أشخاص على الأقل قتلوا جراء هجوم بقذائف الهاون على مسجد بمدينة بعقوبة.

وفي مدينة الرمادي قتل ستة جنود عراقيين وأصيب آخرون في هجوم مسلح على آلياتهم العسكرية قرب المدينة الواقعة غرب بغداد.

كما قتل عدد من الجنود وأصيب آخرون في هجوم على آلياتهم في منطقة يبجي شمال بغداد. وكان مسلحون عشائريون سيطروا على أربع نقاط عسكرية تابعة للجيش على خلفية أحداث الحويجة.

وعلى صعيد ردود الأفعال الداخلية وصف رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ما حدث في الحويجة بالجريمة البشعة، وقال إنها انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وضربة قاصمة للديمقراطية وجريمة يندى لها الجبين وترفضها القيم والأعراف.

من جانبها قالت هيئة علماء المسلمين إن المالكي وجنوده ماضون في تنفيذ ما سمتها أجندة الولي الفقيه القائمة على التطهير الطائفي والعرقي.

وأضافت الهيئة أن على العراقيين أن يدركوا أن المالكي أعلن الحرب عليهم، وأنه لن يتوقف، ما لم يردعه رادع. في هذه الأثناء اتهم عبد الكريم السامرائي وزير العلوم والتكنولوجيا المستقيل -بسبب ما جرى في الحويجة- حكومة نوري المالكي بتبييت النية للتصعيد وفض جميع الاعتصامات باستعمال القوة.

ومن جهته دعا الزعيم الشيعي مقتدى الصدر إلى تشكيل لجنة برلمانية وأخرى حكومية لمتابعة تداعيات أحداث الحويجة التي أسفرت عن مقتل 23 شخصا وإصابة العشرات. وقال الصدر في بيان صحفي «كلما قلنا إن باب العنف في العراق قد أغلق أو سيغلق قريبا تطل علينا بعض القوى الظلامية لتعيد على العراق والعراقيين صفحة الدماء والعنف». وطالب البيان بتشكيل لجنة برلمانية للذهاب إلى مكان الحدث وتشكيل لجنة حكومية أو أمنية مستقلة للوقوف على الحقائق.

دوليا عبرت الولايات المتحدة عن إدانتها الشديدة للأحداث في الحويجة داعية لإجراء تحقيق شفاف في ما حصل.

وعلق نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية باتريك فنتريل على اقتحام القوات الأمنية العراقية الاعتصام في قضاء الحويجة فقال إن بلاده تدين بشدة الأفعال التي أسفرت عن قتلى وجرحى في صفوف المدنيين والقوات الأمنية في الحويجة بالعراق. وأضاف فنتريل نحن نأسف لأن هذا العنف جاء قبل إعطاء الجهود المستمرة للتوصل إلى حل سلمي للوضع والوقت الكافي لتحقق نجاحا.

وتابع: على كل الأطراف أن تمتنع فورا عن مزيد من العنف أو الأعمال الاستفزازية، وندعو لتحقيق شفاف بأوسع مشاركة ممكنة.

وفي سياق ذي صلة قالت مصادر مطلعة إن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي كلف نائبه لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني بتولي وزارة الخارجية بدلا من وزير الخارجية هوشيار زيباري بسبب استمرار مقاطعة الوزراء الأكراد جلسات الحكومة.

وأضافت المصادر أن المالكي قرر منح الوزراء الأكراد في حكومته إجازة إجبارية بسبب استمرار مقاطعتهم جلسات مجلس الوزراء.

■ الصدر يدعو لتحقيق برلماني وحكومي حول ملابسات الأحداث

■ رئيس الوزراء يكلف الشهرستاني بـ«الخارجية» بديلاً لزيباري

■ واشنطن تدين العنف وتدعو للتهدئة

الأردن: «الاستئناف» تؤيد سجن الذهبي

عمان - «وكالات»: أيدت محكمة استئناف عمان أمس سجن مدير المخابرات الأردنية الأسبق الفريق محمد الذهبي لمدة 13 سنة وثلاثة شهور.

وجاء تأييد المحكمة رفضا للطعن الذي تقدم به وكيل الدفاع عن الذهبي على الحكم الذي أصدرته محكمة جنايات عمان بحقه في وقت سابق من هذا العام.

وأدين الذهبي بتهم «الاختلاس والاستثمار الوظيفي وتم تغريمه أكثر من ثلاثين مليون دولار».

وكان الذهبي اعتقل في فبراير 2012 بعد ملاحقته بتهم تتعلق بالفساد أثناء إدارته جهاز المخابرات الأردنية في الفترة ما بين 2005 و207.

ويعتبر الذهبي ثاني مدير للمخابرات يدان بتهم تتعلق بالفساد في عهد الملك عبد الله الثاني الذي بدأ عام 1999. وفي حين نظر معارضون للإدانة باعتبارها «محاكمة لمرحلة من تغول جهاز المخابرات على الحياة السياسية في الأردن»، اعتبرها مدافعون عن السياسات الرسمية «دليلا على جدية الدولة بمكافحة الفساد والتي طالت رموزا في النظام».

ويطالب معارضون ونشطاء بأن تشمل محاكمات الفساد في الأردن رؤساء حكومات ومسؤولين كبارا سابقين في أجهزة الدولة وخاصة الديوان الملكي والمخابرات.

ولا يزال الجدل مستمرا في الأردن بشأن دور جهاز المخابرات في الحياة العامة حيث تتهم المعارضة الجهاز بقيادة دفة الأمور في المملكة، وأنه الجهاز الأقوى المتحكم في السياسات الرسمية التنفيذية.

استهدفت شركتي صرافة لبنانيتين في أول إجراء ضد مؤسسات غير بنكية

أمريكا تضيق الخناق على حزب الله

■ كوهين: حزب الله منظمة إرهابية تتلقى تمويلاً ببذخ من إيران

■ رميتي» و«حلاوي» تحوم حولهما شكوك أساسية في غسل الأموال

حسن نصر الله

واشنطن - «وكالات»: استهدفت الولايات المتحدة شركتي صرافة لبنانيتين واتهمتهما بالمساهمة في غسل اموال عصابة دولية لتهريب المخدرات وتمويل حزب الله اللبناني. وقالت وزارة الخزانة الامريكية ان شركتي قاسم رميتي وشركاه وحلاوي وشركاه تحوم حولهما «شكوك أساسية في غسل الاموال» وهو ما سيحرمهما على الارجح من التعامل مع النظام المالي الامريكي. وقالت الوزارة وادارة مكافحة المخدرات الامريكية امس الاول ان عشرات الملايين من الدولارات من عائدات المخدرات واموال اخرى غير شرعية حولت من خلال شركتي الصرافة اللتين تقومان بمعظم تحويلاتهما نقدا.

ويأتي هذا الاجراء في اطار تحقيق استغرق سنوات وكشف عما تقول الولايات المتحدة انها صلات وثيقة بين مهربي المخدرات في امريكا الجنوبية والجماعات المتشددة في الشرق الأوسط مثل حزب الله.

وتصنف الولايات المتحدة حزب الله على انه جماعة ارهابية.

وقال ديريك مالتز رئيس قسم العمليات الخاصة في ادارة مكافحة المخدرات الامريكية في افادة صحفية «المخدرات والارهاب يتعايشان معا في انحاء العالم في اطار زواج يقوم على راحة الطرفين».

واضاف ان التقديرات المتحفظة تشير الى ان نصف المنظمات «الارهابية» في العالم لديها صلات بتهريب المخدرات.

وتابع ان مهربي المخدرات في امريكا الجنوبية يتوقون لتوسيع اسواقهم المربحة في اوروبا والشرق الاوسط من خلال مسارات شحن جديدة عن طريق دول غرب افريقيا.

وأصبح من الصعب على جماعات مثل حزب الله الحصول على اموال من حكومات بشكل مباشر في اعقاب هجمات 11 سبتمبر التي استهدفت الولايات المتحدة عام 2001 اذ وسعت الحكومة الامريكية بشكل كبير حملتها ضد التمويل.

ويقول مسؤولون امريكيون ان حزب الله يتلقى اموالا من ايران التي تخضع هي الاخرى لعقوبات مالية تشمل صادراتها من النفط بسبب برنامجها النووي.

وقال ديفيد كوهين وكيل وزارة الخزانة الامريكية لشؤون الارهاب والمخابرات المالية «حزب الله هو منظمة ارهابية مكتملة تلقت تمويلا من ايران ببذخ على مدى سنوات وهو أيضا مؤسسة تتحول بشكل متزايد الى الجريمة لتمويل نفسها في وقت تتصاعد فيه الضغوط المالية على ايران وأصبح الوضع المالي لايران اكثر ضعفا».

ولم يتسن الاتصال بكل من شركتي قاسم رميتي وحلاوي للتعليق بعد انتهاء ساعات العمل المعتادة في لبنان. وعلى موقعها الالكتروني قالت شركة حلاوي انها تقدم لعملائها خدمات الصرافة والتحويلات منذ عام 1960.

وتحدث مسؤولون أمريكيون عن شبكة دولية يقوم من خلالها مهربو مخدرات في امريكا الجنوبية بارسال الكوكايين الى اسواق اوروبية عن طريق غرب افريقيا مستغلين غياب القانون في المنطقة.

واضافوا انه يتم غسل عائدات المخدرات من خلال شركات صرافة في لبنان ومناطق اخرى في الشرق الاوسط ويتم نقل بعض الاموال الى حزب الله. وتابع المسؤولون الامريكيون ان عصابة المخدرات تقوم ايضا بنقل العائدات من خلال تهريب كميات كبيرة من الاموال النقدية عن طريق وكلاء السيارات في الولايات المتحدة وشحنات البضائع الاستهلاكية المتجهة الى آسيا.

وبدأت الولايات المتحدة التحرك ضد الشبكة عام 2011 ووضعت زعيمها المزعوم أيمن جمعة في قائمة كبار مهربي المخدرات مما اتاح للحكومة مصادرة أصوله. وقالت ان الشبكة كانت تجني ما يصل الى 200 مليون دولار شهريا.

واستهدفت الحكومة الامريكية ايضا البنك اللبناني الكندي وهو ثامن اكبر بنك في لبنان في ذلك الحين بسبب مزاعم بمساعدته شبكة جمعة في غسل اموالها وقامت العام الماضي بمصادرة ما قيمته 150 مليون دولار من اصول البنك. وقال كوهين «كما توضح النتائج التي توصلنا لها اليوم فإن كلا من شركتي رميتي وحلاوي وسعت من تعاملها مع كبار مهربي المخدرات وغاسلي الاموال على مدى السنوات القليلة الماضية لسد الفجوة التي حدثت بعد استهداف عمليات البنك اللبناني الكندي وشركتي صرافة اخريين في شبكة جمعة من خلال الاجراءات التي اتخذناها في 2011». والاجراءات التي اتخذت ضد شركتي الصرافة هي الاولى التي تستهدف مؤسسات غير بنكية بموجب قانون مكافحة غسل الاموال الامريكي الذي أقر في اعقاب هجمات سبتمبر.

وقال مسؤولون امريكيون ان هذا التطور يعكس كيف تحول الشبكات الإجرامية اتجاهها صوب مؤسسات مالية أقل في الكفاءة التنظيمية لغسل الاموال بعدما بدأت العقوبات الإمريكية ضد بنوك اكثر استقرارا تؤتي ثمارها.

السودان وجنوبه يتفقان على فتح المعابر الحدودية

اديس ابابا - «وكالات»: اتفق السودان وجنوب السودان أمس الاول على فتح عشرة معابر على الحدود المشتركة لتعزيز حركة السفر والتجارة بعد التقارب الجديد في العلاقات بين البلدين اللذين أوشكا قبل قرابة عام على الدخول في حرب.

وقال الجانبان في محادثات جديدة برعاية الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا أمس إنهما سيفتحان عشرة معابر من بينها معابر على الطرق والسكك الحديدية ونهر النيل، وستفتح ثمانية منها على الفور. وسيربط أحد المعابر ولاية الوحدة في جنوب السودان بمنطقة هجليج التي بها حقل نفط حيوي لاقتصاد السودان احتله جيش جنوب السودان فترة وجيزة العام الماضي أثناء المناوشات الحدودية.

وكان السودان أغلق الحدود بعد انفصال جنوب السودان عام 2011 مما تسبب في أضرار للتجار والمواطنين على الجانبين.

وبعد نحو عام من الانفصال كادت المناوشات على الحدود تتحول إلى حرب كاملة بين البلدين بسبب التنازع على النفط وبعض المواقع الحدودية وقضايا أخرى.

لكنهما اتفقا الشهر الماضي على استئناف تدفق النفط عبر الحدود وتخفيف التوتر بعد محادثات توسط فيها الاتحاد الأفريقي.

وتزامن هذا الاتفاق مع إعلان قائد قوات الأمم المتحدة بوثيقة نشرت الثلاثاء بواسطة فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي أن التحقق من انسحاب قوات السودان وجنوب السودان من المنطقة العازلة المنزوعة السلاح ينتظر وصول ألف جندي من قوات حفظ السلام إليها.

وكان البلدان وقعا في مارس الماضي اتفاقا على جدول زمني لتنفيذ الاتفاق الأمني والاقتصادي الذي وقعه رئيسا الدولتين في سبتمبر 2012، ونص على إنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح إضافة إلى ثمانية اتفاقات أخرى أساسية.

وقال قائد قوات الأمم المتحدة بمنطقة أبيي المتنازع عليها بين الدولتين والمعروفة اختصارا باسم «سونيسفا» خلال اجتماع مشترك للجنة أمنية للدولتين عُقد الاثنين بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا «إلى أن تتم عملية التحقق على الأرض لا يمكن التوصل إلى أدلة على إعادة انتشار القوات على الجانبين».

وأضاف الجنرال يوهانس تسفا مريام «عندما يسمح مجلس الأمن الدولي لقوات إضافية قدرها 1125 من قوات حفظ السلام يمكن القيام بالدوريات على الأرض لحماية المراقبين للحدود من السودان وجنوب السودان».

وأضاف «لا بد أن أشجع الخطوات التي أظهرها الطرفان خلال العملية».

ومن المتوقع أن تقوم سونيسفا بمهمة إضافية هي حماية مراقبي الحدود، مشيرا إلى أن ثلاثين مراقبا من الدولتين تم نشرهم ويتوقع أن يتم نشر ثلاثة أضعافهم نهاية المطاف.

من ناحية أخرى، اشتبك الجيش السوداني وجماعة متمردة في معركة بولاية جنوب دارفور المجاورة لجنوب السودان.

وقال المتحدث باسم الجيش السوداني الصوارمي خالد لوكالة السودان للأنباء أمس الاول إن قواته قتلت عددا من المتمردين من بينهم ثلاثة قادة ودمرت 15 سيارة خلال المعركة التي استمرت خمس ساعات. وأضاف أن عددا من جنوده قتلوا أيضا. بينما ذكر متحدث باسم فصيل ما يسمى جماعة جيش تحرير السودان -وهي إحدى جماعات المتمردين في إقليم دارفور- أنها هزمت الجيش في المعركة وقتلت ما يزيد على سبعين جنديا.

وكانت الخرطوم اتهمت جوبا في الماضي بدعم المتمردين في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الواقعتين على الحدود، ونفت جوبا هذه المزاعم.

الجزائر: الإعدام والسجن لمتهمين بالإرهاب

الجزائر - «وكالات»: قضت محكمة الجنايات في الجزائر العاصمة أمس الاول بالإعدام والسجن لإسلاميين أدينوا بتهمة المساس بأمن الدولة والانتماء لجماعة «إرهابية». تنشط بالجنوب الجزائري وفي دول الساحل، خططت لاعتداءات في جنوبي الجزائر.

وحكم غيابا على ستة بالإعدام ومن بينهم القيادي الجزائري في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مختار بلمختار -الذي أعلنت تشاد مقتله في مالي الشهر الماضي- والذي تبنى عملية احتجاز الرهائن في مجمع عين ميناس بجنوبي الجزائر نهاية يناير الماضي.

كما أصدرت المحكمة أحكاما بالسجن لمدد تراوح بين عام و13 عاما مع دفع غرامات على ستة إسلاميين مسجونين منذ يوليو 2012 بتهمة «الانضمام إلى مجموعة إرهابية وحيازة مواد متفجرة».

وحكم على أربعة من المتهمين الذين كانوا حاضرين خلال جلسة النطق بالحكم بالسجن 13عاما مع النفاذ ودفع غرامة بقيمة مليون دينار «13 الف دولار»، وحكم على الخامس بالسجن لمدة تسعة أعوام وعلى العاشر بالسجن لمدة عام.

واتهم هؤلاء بـ«الانضمام إلى مجموعة إرهابية لتعريض أمن الدولة للخطر وكذلك حيازة مواد متفجرة ونقل ذخائر وأسلحة حربية».

إعلان
تقدم
١- اصل علي أحمد ابراهيم
٢- فيصل اسماعيل الجدي كويتيا الجنسية
- اصحاب شركة الرمال الكويتية للتجارة العامة والمقاولات ان بطلب الى ادارة الشركات بهذه الوزارة لتعديل الكيان القانوني من تضامنية إلى توصية بسيطة.
خروج الشريك / فيصل اسماعيل الجدي من الشركة ودخول شريك جديد.
يرجى ممن له اعتراض ان يتقدم للإدارة المذكورة خلال ستين يوما من تاريخ نشر الإعلان باعتراض خطي مرفقا به سند المديونية والا فلن يؤخذ بعين الإعتبار.

إعلان
تقدم
١- اصل علي أحمد ابراهيم
٢- سعيد شافي مبارك العجمي كويتيا الجنسية
- اصحاب شركة كيز الد شاين هايجين للتجارة العامة ان بطلب الى ادارة الشركات بهذه الوزارة لتعديل الكيان القانوني من تضامنية إلى توصية بسيطة.
خروج الشريك / اصل علي أحمد ابراهيم من الشركة ودخول شريك جديد.
يرجى ممن له اعتراض ان يتقدم للإدارة المذكورة خلال ستين يوما من تاريخ نشر الإعلان باعتراض خطي مرفقا به سند المديونية والا فلن يؤخذ بعين الإعتبار.